



## The Monetary Approach and Addressing Disequilibrium in Balance of Payments: "An applied study on the Libyan economy for the period 1990-2023"

Ibrahim H. Alharam <sup>1\*</sup>, Jalal M. Saad <sup>2</sup>

<sup>1,2</sup> Department of Economics, Faculty of Economics and political Science,  
Tobruk University, Tobruk, Libya

### المنهج النقدي ومعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات "دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي للفترة 1990-2023"

إبراهيم حسن الهرام <sup>1\*</sup>، جلال مفتاح سعد <sup>2</sup>  
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طبرق، طبرق، ليبيا

\* Corresponding author: [Ibrahimalharam99@gmail.com](mailto:Ibrahimalharam99@gmail.com)

Received: August 25, 2025

Accepted: November 12, 2025

Published: November 24, 2025

#### Abstract:

The study aimed to test the suitability and effectiveness of the monetary approach applied to the Libyan balance of payments data covering the period 1990-2023. To achieve the study objective, the Advanced Dickey-Fuller and Philip Perron tests were used to examine the stability of the study variables, and the cointegration approach based on the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was applied to examine the long run relationship among the study variables. The Error Correction Model (ECM) was also used in analyzing the relationship, which measures the return to equilibrium in the event of an imbalance resulting from shocks occurring in the independent variables. The study concluded that there is a positive and significant effect of the GDP variable on the balance of payments, which is measured by net foreign assets in the short and long term, and that the variable expressing monetary policy, represented by net domestic assets, is ineffective and insignificant in influencing the balance of payments balance of foreign assets, and that the role of monetary policy in addressing the imbalance in the Libyan balance of payments is given less importance.

**Keywords:** Bop, monetary approach to balance of payments, net foreign assets, net domestic assets, ARDL, ECM.

#### المخلص:

هدفت الدراسة الى اختبار مدى ملائمة وفعالية المنهج النقدي بالتطبيق على ميزان المدفوعات الليبي لبيانات غطت الفترة 1990-2023، ولتحقيق الهدف من الدراسة استخدمت اختباري ديكي فولر المطور وفيليب بيرون لفحص استقرارية متغيرات الدراسة، وتطبيق منهج التكامل المشترك المستند على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL لفحص وجود علاقة طويلة تربط بين متغيرات الدراسة، وكذلك استخدم في تحليل العلاقة نموذج تصحيح الخطأ ECM الذي يقيس

الاعادة الى وضع التوازن حال حدوث اختلال ناجم عن صدمات تحدث في المتغيرات المستقلة، وقد خلصت الدراسة الى وجود اثر ايجابي ومعنوي لمتغير الناتج المحلي الاجمالي على ميزان المدفوعات والذي يقاس بصافي الاصول الاجنبية في الاجلين القصير والطويل، والى عدم فاعلية ومعنوية المتغير المعبر عن السياسة النقدية المتمثل بصافي الاصول المحلية في التأثير على رصيد ميزان المدفوعات من الاصول الاجنبية واعطاء اهمية اقل لدور السياسة النقدية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات الليبي .

**الكلمات المفتاحية:** ميزان المدفوعات، المنهج النقدي لميزان المدفوعات، صافي الاصول الاجنبية، صافي الاصول المحلية، التكامل المشترك ARDL، نموذج تصحيح الخطأ ECM.

## 1- مقدمة :

تقوم الدولة بتسجيل كل معاملاتها الاقتصادية مقدرة بالقيم النقدية مع بقية العالم في سجل اعترف على تسميته بميزان المدفوعات، ويغطي هذا السجل فترة زمنية في العادة سنة واحدة. العمليات التي تتطلب من المقيمين في دولة ما سداد مبالغ للمقيمين في دولة اخرى سواء كانت تلك المعاملات في صورة انتقال للسلع او لرؤوس الاموال تعبر عن المدفوعات وتعتبر عمليات مدينه وتسجل في الجانب المدين من السجل، بينما العمليات التي تتطلب من المقيمين في دول اخرى سداد مبالغ للمقيمين في الدولة المذكورة تعبر عن الايرادات لهذه الدولة وتسجل في الجانب الدائن من السجل.

وبهذه الصورة فان ميزان المدفوعات يبين ما هو مطلوب من الدولة وما هو مستحق لها بالنسبة للدول الاخرى، فاذا زادت المقبوضات والتي مصدرها الصادرات من السلع والخدمات وتدفق رؤوس الاموال للداخل عن المبالغ المطلوب دفعها للخارج فان ذلك يعني وجود فائض بميزان المدفوعات، وهو ما يعني زيادة الاصول الاجنبية السائلة لدى الدولة بما في ذلك الاحتياطيات، في حين ان العجز هو تناقص السيولة المتوافرة لدى الدولة وحدث نقص في اصولها الاجنبية بما في ذلك احتياطياتها.

والعجز في ميزان المدفوعات يترتب على الدولة التزامات اكثر مما تكون لها من حقوق وعليها سد هذا العجز اما بالاستدانة من الخارج وتخلق التزامات على انتاجها في المستقبل وتحرم الجيل القادم من كل انتاجه واما ان تقوم بسداد هذا العجز عن طريق الانفاق من احتياطياتها الامر الذي نهايته انخفاض قيمة عملة الدولة وانخفاض قدرتها الشرائية وتخفيض مستوى المعيشة تبعاً لذلك ، وللخائض في ميزان المدفوعات ايضا مشكلة فزيادة الاحتياطيات قد تؤدي الى التضخم المالي وما ينجم عنه من مشاكل ، لذلك فالفائض مثله مثل العجز يستوجب اجراءات هامة لعلاجها بغية تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .

اسهامات الفكر الاقتصادي في تحديد اساليب تصحيح الخلل في ميزان المدفوعات واعادة التوازن اليه برز من خلال ثلاث مناهج رئيسية:

منهج المرونات، وهو ذلك المنهج الذي يركز على دور سياسة سعر الصرف كمنهج ملائم لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات ويعتبر توافر شرط مارشال- ليرنر والذي يقضي بضرورة ان تكون مجموع مرونتي الطلب الاجنبي على صادرات الدولة ومرونة الطلب على الواردات اكبر من الواحد الصحيح امراً ضروريا لنجاح سياسة سعر الصرف في علاج اختلال ميزان المدفوعات ، ومنهج الاستيعاب والذي يسلط الضوء على دور السياسة المالية في التأثير على المتغيرات الكلية التي تتضمنها معادلة الدخل القومي المعروفة في التحليل الكنزي ، اما المنهج النقدي فينظر الى اختلال ميزان المدفوعات على انه نوع من الاضطراب المرتبط بالاختلال في السوق النقدية، اي بين ظاهرة عدم التوازن بين طلب وعرض النقود ، وفي هذا الخصوص تعود الفاعلية المطلوبة للسياسة النقدية في اعادة التوازن لميزان المدفوعات .

يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات المنفتحة على الخارج، وبدرجة عالية، واذا ما اخذنا التجارة الخارجية في مجموعها الصادرات بالإضافة الى الواردات لوجدنا ان حجمها واهميتها بالنسبة للناتج المحلي كبيره، الامر الذي يعكس الاعتماد على الخارج ومحدودية الطاقة الانتاجية في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات الاستهلاكية والاستثمارية منها، ويشكل القطاع النفطي اكثر من 90% من موارد الصرف الاجنبي وان اسعار ومستوى انتاج النفط وتصديره من العوامل الرئيسية التي تحدد نتيجة ميزان المدفوعات. ان علاج الاختلال في ميزان المدفوعات بالنسبة للاقتصاد الليبي في الوقت الحالي او المدى القريب لا يمكن ان يكون بتبني النهج الكلاسيكي والمتمثل بمنهج المرونات وذلك بإجراء تغييرات على سعر الصرف

بغية التأثير في الصادرات والواردات لإحداث التغيير المطلوب، ذلك ان عرض الصادرات الليبية باستثناء النفط تكاد تكون صفر، كما ان سعر برميل النفط يتحدد بظروف العرض والطلب بالسوق العالمي ولاوجود لعلاقة بين سياسة سعر الصرف وقيمة الصادرات النفطية، بالإضافة الى ذلك ان الواردات الليبية هي من السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية الضرورية وان نتيجة اجراء تخفيض لقيمة العملة لغرض الحد من الواردات تكاد تكون صفر .

كما انه من غير الملائم في الوقت الحالي في ظل عدم الاستقرار السياسي وانقسام مؤسسات الدولة وغياب خطط للحكومات المتعاقبة للحد من الانفاق العام وترشيده، وغياب وانعدام دور للجهات الرقابية والمحاسبية، تبني الطرح الكنزي ممثلاً بمنهج الاستيعاب والذي يركز على دور السياسة المالية ودور الحكومة في غلق الفجوة بين الانتاج الكلي والانفاق الكلي كوسيلة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.

وبخلاف الطرق التقليدية السابقة التي اختصرت مشكلة ميزان المدفوعات في الميزان التجاري او الجاري والتي اعتبرت بان ميزان المدفوعات ظاهرة حقيقية فان الطريقة النقدية اعتبرت بان ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية وركزت على التغيرات النهائية في رصيد ميزان المدفوعات ممثلة بالاحتياطيات النقدية الدولية والربط بينها وبين الكمية النقدية بالاقتصاد، وان التعديلات او الموائمات النقدية المطلوبة لإعادة التوازن لميزان المدفوعات هي تعديلات بين عرض النقود والطلب على النقود داخل الاقتصاد القومي.

وبملائمة فرضيات المنهج النقدي في التطبيق والمتمثلة ابرزها في صغر الاقتصاد الليبي والانفتاح على العالم الخارجي وثبات سعر الصرف وفرضية التوظيف الكامل على الاقتصاد الليبي، جاءت الرغبة عند دراسة تحديد وتشخيص العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات الليبي ان تكون تحت اطار التحليل النقدي. وتأتي اهمية الدراسة من خلال الربط بين السوق النقدية ( طلب وعرض النقود) وميزان المدفوعات وذلك من خلال صافي الاحتياطيات الدولية من النقد الاجنبي وبيان الدور الذي يمكن ان تلعبه السياسة النقدية من خلال معرفة الاثر الذي تحدثه التغيرات النقدية بالنموذج على الاحتياطيات الدولية والذي له اثاره المباشرة على القاعدة النقدية وعلى عرض النقود وكذلك اثاره على سعر الصرف وحماية وزيادة الثقة بالعملة المحلية ، وان المشكلة البحثية التي وضعت للدراسة تتلخص في امكانية اثبات تبني الطريقة النقدية من خلال متغيرات السوق النقدية في احداث التغيرات المطلوبة على الاحتياطيات الدولية لإعادة التوازن الى ميزان المدفوعات ، وللتعامل مع مشكلة الدراسة ، فان الدراسة تحاول الاجابة على السؤال الرئيسي التالي ؛ هل ان متغيرات المنهج النقدي ( الناتج المحلي الاجمالي ، المستوى العام للأسعار ، صافي الائتمان المحلي) تلعب دور في التأثير على الاحتياطيات الدولية ؟ ولأجل البحث في المشكلة البحثية تمثل هدف الدراسة في تحليل أثر متغيرات النموذج النقدي وابرار دور السياسة النقدية على الاحتياطيات النقدية الدولية في ليبيا في المدى الطويل والقصير خلال الفترة 1990-2023م، وذلك من خلال فرضية " ان لمتغيرات المنهج النقدي والسياسة النقدية تأثير على حجم الاحتياطيات النقدية الدولية في ليبيا وعلى اعادة التوازن لميزان المدفوعات.

ولتحقيق الهدف من الدراسة واختبار الفرضية، شملت منهجية الدراسة التأصيل النظري للرؤية النقدية في كيفية معالجة الخلل في ميزان المدفوعات وبعض الدراسات التي تبنت النهج النقدي كوسيلة لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات ، اما الجانب التطبيقي اشتمل على تقنيات الاقتصاد القياسي الحديث والاساليب الاحصائية لغرض تقدير العلاقة بين المتغيرات المشمولة في المنهج النقدي ، ابتداء بإجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية واجراء اختبارات وجود علاقة تكامل المشترك ووجود علاقة طويلة الاجل ، وتقدير العلاقة في الاجلين القصير والطويل بين المتغيرات المضمنة بالنموذج النقدي باستخدام منهجية الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL والذي يمكن تطبيقه بصرف النظر عن درجة استقرار السلاسل الزمنية ، وانتهاء بإجراء الاختبارات التشخيصية لتأكيد صلاحية النموذج المقدر .

## 2- الاطار النظري والدراسات السابقة :

ساهم الفكر الاقتصادي في مجال رسم واعداد السياسات الملائمة لتكيف ميزان المدفوعات ببروز ثلاث مناهج اخذت مسارا متوافقا مع التطور الفكري للنظرية الاقتصادية ، فكان منهج المرونات متوافقا مع الفكر الكلاسيكي وترجع نشأة هذه الطريقة الى عقد الثلاثينات ، وتركز على دور سياسة سعر الصرف

على أحداث الاثر المطلوب على الميزان التجاري كوسيلة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات ، وجاء منهج الاستيعاب من رحم الفكر الكنزي، ويسلط هذا المنهج الضوء على دور السياسة المالية في التأثير على المتغيرات الكلية التي تتضمنها معادلة الدخل القومي المعروفة في التحليل الكنزي كوسيلة لتصحيح خلل ميزان المدفوعات ، وعلى خلاف المناهج السابقة والتي اعتبرت بان ميزان المدفوعات ظاهرة حقيقية وركزت على الميزان التجاري وتجاهلت مكونات ميزان المدفوعات الاخرى عند تحليل مشكلة اختلال ميزان المدفوعات ، فان المنهج النقدي موضوع الدراسة جاء لينسجم مع اطروحات النقديين من انصار مدرسة شيكاغو الذي بداء في الستينات وتم استكمالها في السبعينات والتي تنظر الى ميزان المدفوعات على انه ظاهرة نقدية وان مشكلة ميزان المدفوعات ناتجة من عدم التوازن بين عرض النقود والطلب على النقود داخل الاقتصاد القومي ، وفي هذا الخصوص فان المنهج النقدي وبخلاف المناهج التقليدية التي تركز على بند من بنود ميزان المدفوعات لإجراء التعديلات وعملية التسوية ، فان الطريقة النقدية تنظر الى ميزان المدفوعات من اسفل الى اعلى وتركز النظر على ارصدة التسديدات الرسمية وعلى اثر تغير هذه الارصدة على القاعدة النقدية وعرض النقود .

وفي هذا الخصوص ينظر الى رصيد ميزان المدفوعات على انه التغير في صافي الاحتياطيات النقدية الدولية، وهي تعادل رصيد المعاملات الجارية مضافا اليه رصيد حساب راس المال على النحو التالي:

$$BOP = NFA = BOT + KA \text{-----} (1)$$

حيث BOP ميزان المدفوعات، NFA صافي الاحتياطيات الدولية، BOT الميزان التجاري، KA ميزان راس المال.

ومن ميزانية نمطية للمصرف المركزي فان مصادر القاعدة النقدية الرئيسية

الاصول	الخصوم
NFA الجزء العالمي او الاجنبي من الاساس النقدي NDA الجزء المحلي من الاساس النقدي	H القاعدة النقدية

وعلى ذلك فان عرض النقود يوضح كالآتي :

$$MS = m (NFA + NDA) \text{-----} (2)$$

وعلى افتراض ان  $h=1$  وهو افتراض تبسيطي لا يؤثر في اي نتائج تتم مناقشتها فان عرض النقود يتحدد بكل من الاصول الاجنبية وكذلك الاصول المحلية التي تغطي القاعدة النقدية، وحيث ان النموذج النقدي يفترض بان اختلال ميزان المدفوعات ما هو الا انعكاس للاختلال الذي يحدث في سوق النقود فانه يمكن الربط بين صافي الاحتياطيات الدولية (رصيد ميزان المدفوعات) وسوق النقود المحلي رياضيا كالآتي:

$$MS = MD \text{-----} (3)$$

$$MD = f(Y, P, I) \text{-----} (4)$$

$$MS = NFA + NDA \text{-----} (5)$$

وبأخذ المعامل التفاضلي واعادة ترتيب المعادلة نحصل على:

$$\Delta NFA = \Delta \{ f(Y, P, I) - \Delta NDA \} \text{-----} (6)$$

حيث تشير الرموز السابقة الى كل من:

MS = عرض النقود

MD = الطلب على النقود

Y = الناتج المحلي الحقيقي

P = المستوى العام للأسعار

I = معدل الفائدة

وتشير المعادلة (3) للتوازن في سوق النقود بين الطلب على النقود وعرض النقود، وتعبر المعادلة (4) على الطلب على النقود والمعادلة (5) على عرض النقود، في حين المعادلة (6) تمثل النموذج النقدي لميزان المدفوعات ومضمونها هو ان ميزان المدفوعات والذي يقاس بصافي الاحتياطيات النقدية الدولية، يتوقف على الفجوة بين معدل النمو في الطلب على النقود ومعدل النمو في الائتمان المحلي.

قام العديد من الباحثين بدراسة مشكلة الاختلال بميزان المدفوعات بتبني النموذج النقدي لميزان المدفوعات في دول مختلفة وفترات زمنية مختلفة وظهرت نتائج متباينة ، على سبيل المثال ، تناولت دراسة (Inimino Eden Etim, et 2019) النهج النقدي لميزان المدفوعات النيجيري ، وكانت تهدف الدراسة الى دراسة تأثير السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في نيجيريا خلال الفترة 1970-2015 واستخدمت اساليب القياس الاقتصادي للتكامل المشترك لجوهانسون ونموذج تصحيح الخطاء كتنقيبات تحليلية، وظهرت نتائج التكامل المشترك عن وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات وكشف نموذج تصحيح الخطاء ECM ان سعر الصرف والائتمان المحلي للقاع الخاص لهما تأثير كبير على ميزان المدفوعات في نيجيريا، في حين ان المعروض النقدي وسعر الفائدة ليس لهما تأثير على ميزان المدفوعات .

هدفت دراسة (ابوشاويش رشا ، رواد طالب 2021 ) ، الى تحليل اثر السياسة النقدية على الاحتياطات الاجنبية في الاردن على المدى القصير والطويل في سياق المنهج النقدي لميزان المدفوعات لبيانات ربع سنوية عن الفترة 2002-2019، ومن خلال تقدير معادلتين منفصلتين احدهما لجانب الطلب والاخرى لجانب عرض النقود بتطبيق طريقة الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL، وتوصلت النتائج الى وجود علاقة على المدى الطويل بين هذه المتغيرات بما يتفق مع النظرية الاقتصادية ، حيث اشارت نتائج الدراسة الى وجود علاقة سببية تبادلية موجبة بين عرض النقد بالمعنى الواسع والاحتياطات الاجنبية، وفي نفس الاتجاه فان لسعر الفائدة اثر موجب ومعنوي على الاحتياطي الاجنبي في الاجلين القصير والطويل، اما فيما يتعلق بمستوى الاسعار فكان له اثر سالب ومعنوي على الاحتياطي الاجنبي في الاجلين القصير والطويل .

بحثت ورقة ( عيساوي مسعودة، بريشي عبدالكريم 2021) اثر السياسة النقدية على التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 باستخدام النموذج النقدي لميزان المدفوعات ، واعتمد التحليل على منهج حدود التكامل المشترك المستند على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ، وخلصت النتائج الى ان للسياسة النقدية من خلال التأثير على المعروض النقدي اثر ايجابي على ميزان المدفوعات على المدى القصير وتأثير سلبي على المدى الطويل ، وان تخفيض قيمة الدينار لم تسهم في تحسين وضعية ميزان المدفوعات ، وكذلك خلصت الدراسة الى ان لأسعار النفط اثر ايجابي بالغ الاهمية في التأثير على ميزان المدفوعات الجزائري .

دراسة (Qsei- Asibey Eunice, et 2019) عن النهج النقدي لميزان المدفوعات باستخدام بيانات شهرية عن السنوات من 2006-2018 بتطبيق طريقة الانحدار الذاتي ARDL ونمذجة تصحيح الخطاء، خلصت الى ان ميزان المدفوعات في غانا ظاهرة نقدية بحتة ، اذ توجد علاقة قصيرة وطويلة الاجل بين متغيرات الدراسة سعر الصرف ، معدل التضخم ، سعر الفائدة ، وصافي الائتمان المحلي وبين صافي الاصول الاجنبية ولها تأثير كبير على وضع ميزان المدفوعات على المدى الطويل ، كما ان لصافي الائتمان المحلي والمعرض النقدي تأثير كبير للغاية على وضع ميزان المدفوعات على المدى القصير .

دراسة (N.Kubendra,et 2025) لبيانات سنوية عن الفترة (1919-2025) باستخدام ARDL- (ECM) اختبرت مدى ملائمة وفعالية المنهج النقدي لهاري جونسون لميزان المدفوعات الهندي ، توصلت النتائج الى وجود ارتباط طويل الاجل بين ميزان المدفوعات والمتغيرات المستقلة مثل سعر الصرف والمعرض النقدي، ولم يجد النموذج القياسي اي علاقة سببية في المدى القصير، وخلصت الدراسة الى اعطاء اهمية اقل للنهج النقدي في حل اختلال التوازن في ميزان المدفوعات الهندي ، وعدم فاعلية السياسة النقدية في المدى القصير لا الطويل .

بخصوص الاقتصاد الليبي؛ فقد درس (عبد اللطيف منجد 2003) تفسير العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات الليبي للفترة 1980-1995 باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية وخلصت نتائج دراسته الى ضعف القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، الناتج المحلي الاجمالي، مستوى السعر المحلي، معدل التضخم وحجم الائتمان المحلي في توضيحها للمتغير التابع (صافي الموجودات الاجنبية)، وهذا ما يشير الى فشل النموذج النقدي في قدرته على اعطاء تفسير وتحديد العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات الليبي.



وكذلك دراسة (بريون نوري 2013) عن امكانية تطبيق المنهج النقدي على ميزان المدفوعات الليبي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية للفترة (1980-2005)، كانت نتائج دراسته وجود علاقة قوية وذات معنوية عالية بين ميزان المدفوعات ومتغيرات الطلب على النقود وهي الاسعار والدخل وسعر الفائدة، وكذلك متغير السياسة النقدية المتمثل بصافي الاصول المحلية، وانتهت دراسته بان الظاهرة النقدية لميزان المدفوعات تنطبق تماما على ميزان المدفوعات الليبي.

الدراسات المشار اليها اعلاه عن الاقتصاد الليبي تناول التحليل القياسي المعتمد على طريقة المربعات الصغرى العادية التي تفترض مسبقا استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وانها تتبع التوزيع الطبيعي ، وهذا الافتراض يصعب تحقيقه على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، حيث تميل اغلبها الى وجود اتجاه عام بالزيادة او النقصان ، وفي حالة غياب صفة الاستقرار فان الانحدار الذي نحصل عليه ونتائج التقدير غالبا ما يكون زائفا ، ولتفادي ذلك فان الدراسة الحالية تعتمد على تقنيات القياس الاقتصادي الحديث بإجراء اختبارات الاستقرار لمتغيرات الدراسة ، واستخدام اسلوب التكامل المشترك للبحث عن وجود علاقة طويلة وقصيرة الاجل بين المتغيرات، وعلى النموذج الخطي اللوغاريتمي للتعبير عن دالة النموذج النقدي .

### 3- المنهجية :

#### 1.3 مواصفات النموذج

تحاول الدراسة اختبار معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات الليبي وفقا للطرح الذي تبناه أنصار الفكر النقدي، ويتم الربط بين متغيرات الدراسة من خلال الاعتماد على صياغة نموذج الدراسة على معادلة هاري جونسون لميزان المدفوعات والتي تقترح بان الاختلال في ميزان المدفوعات ما هو الا نتيجة لعدم تساوي الطلب على النقود ممثلا بالمتغيرات المستوى العام للأسعار، سعر الفائدة والنواتج المحلي الاجمالي وبين عرض النقود ممثلا بالائتمان المحلي وذلك كما يلي:

$$NFA = a_0 + a_1CPI + a_2GDP + a_3NDA$$

حيث توضح المعادلة العلاقة الخطية بين ميزان المدفوعات ومتغيرات النموذج النقدي

$$NFA = \text{الاحتياطيات النقدية الدولية}$$

$$CPI = \text{المستوى العام للأسعار}$$

$$GDP = \text{الناتج المحلي الاجمالي}$$

$$NDA = \text{الائتمان المحلي}$$

وحيث ان النموذج يتم تقديره في صورته اللوغاريتمية فيمكن صياغته في المعادلة

$$\text{Log}(NFA) = B_0 + B_1CPI + B_2GDP + B_3NDA + \varepsilon_t$$

---- اذ تشير  $B_0$  الى الحد الثابت ،  $B_1, B_2, B_3$  : تمثل مرونة رصيد ميزان المدفوعات بالنسبة للمستوى العام للأسعار والنواتج المحلي الاجمالي الحقيقي وكذلك الائتمان المحلي ، وتشير  $\varepsilon_t$  الى حد الخطاء العشوائي.

ولأجل استقصاء فرضية الدراسة والهدف من الدراسة والمتمثل باختبار المعادلة النقدية لميزان المدفوعات باستخدام تقنيات الاقتصاد القياسي الحديث ، فان الدراسة تعتمد نموذج (ARDL) التي شاع استخدامه في السنوات الاخيرة والتي قدم من قبل (Pesaran and Shim 1999) وتم تطويره من قبل بيساران وآخرون في سنة 2001، اذ يقدم هذا النموذج طريقة لإدخال المتغيرات المتباطئة زمنيا كمتغيرات مستقلة في النموذج، ولا يشترط نفس درجة التكامل للمتغيرات الداخلة في النموذج ، وكذلك يقدم مقدرات كفؤه وغير متحيزه لان النموذج يكون خاليا من الارتباط الذاتي وايضا مناسب للعينات الصغيرة ، كذلك يقدم النموذج تحليلا اقتصاديا للأجل القصير والطويل وفق نموذج تصحيح الخطاء .

وطبقا للمنهجية المستخدمة فان نموذج (ARDL) يتطلب اتباع الخطوات الاتية :

- 1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وتحديد رتبة تكاملها باستعمال اختباري جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF) وفليب برون (PP) .
- 2- تحديد فترات التباطؤ المثلى للنموذج

3- تقدير نموذج (ARDL) لاختبار وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات باستخدام اختبار الحدود (Bound Test).

4- تقدير المعاملات قصيرة الاجل وطويلة الاجل عبر نموذج تصحيح الخطاء (ECM).

5- اختبار استقرارية وسلامة النموذج عن طريق اختبارات ثبات التباين واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي وكذلك اختبار استقرارية النموذج.

### 2.3 متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

تشمل المعادلة النقدية لميزان المدفوعات القاعدة النقدية من حيث مصادرها متغير صافي الاصول الاجنبية NFA (متغير تابع)، وهي تمثل الاصول الاجنبية للجهاز المصرفي مطروحا الخصوم الاجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي، والمصدر الثاني للقاعدة النقدية يتمثل في متغير الائتمان المحلي NDA وهو صافي الاصول المحلية في ميزانية المصرف المركزي، وتظهر هذه البيانات التي تغطي الفترة 1990-2023 في المسح النقدي بمنشورات مصرف ليبيا المركزي.

اما متغيرات جانب الطلب على النقود والمتمثلة في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين (CPI) والنااتج المحلي الاجمالي الحقيقي (GDP)، فتم الحصول على من بيانات البنك الدولي. اما بالنسبة لمتغير سعر الفائدة، فانه في البلدان النامية ومنها ليبيا حيث الاسواق المالية خارج النظام المصرفي ليست متطورة واسعار الفائدة تحدد مركزيا وتظل بدون تغيرات لفترات طويلة، فان تغير سعر الفائدة لا يكون كافيا لإحداث الاثر في الطلب على النقود، لذلك ارتأت الدراسة استبعاده من المتغيرات المؤثرة في جانب الطلب على النقود.

### 4. تحليل النتائج ومناقشتها:

#### 1.4 - نتائج اختبارات الاستقرارية

جدول (1) اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

المتغير	Phillips-Perron test statistic		Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	1 ST DIFFERENT	LEVEL	1 ST DIFFERENT	LEVEL
LGDP	C	-12.40650***	-3.588950***	-9.019290***
	T&C	-19.20784***	-3.512239***	-8.950800***
	N	-12.62838***	-0.089570	-9.165294***
LNFA	C	-5.275988***	-0.712010	-7.033267***
	T&C	-5.222730***	-1.526246	-6.900043***
	N	-4.429313***	2.439113	-7.155477***
LNDA	C	-8.900779***	-4.150842***	-7.530863***
	T&C	-8.726524***	-4.082673**	-7.418392***
	N	-9.079612***	-4.064297***	-7.658456***
LCIP	C	-9.226126***	-3.087354**	-8.249283***
	T&C	-9.545280***	-3.158757	-8.143234***
	N	-9.349776***	-2.395371**	-8.370952***

\*\*\* معنوي عند 1%، \*\* معنوي عند 5%، \* معنوي عند 10%

يوضح الجدول (1) نتائج اختبارات الاستقرار للسلاسل الزمنية محل الدراسة لديكي-فولر وفيليب بيرون، وتظهر النتائج تباين في الاستقرار عند المستوى عند مستوى معنوية 5% ، وبعد اخذ الفرق الاول للسلاسل الزمنية للمتغيرات ، ظهر اتفاق نتائج الاختبارين سواء بوجود مقطع او افتراض وجود مقطع واتجاه عام وكذلك بدون مقطع واتجاه عام اذا كان مستوى المعنوية 1% كحد اعلى. وأياً كان معيار اختيار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات ودرجة تكاملها عند المستوى او بأخذ الفرق الاول او وجود خليط من مستوى التكامل بين المتغيرات، فان ذلك يتطلب مدى وجود علاقة تكامل مشترك باستخدام طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع من خلال تطبيق اختبار الحدود.

## 2.4 اختبار الحدود ( Bounds Test )

بما ان متغيرات النموذج اظهرت توافقاً في نتائج اختباري الاستقرار لديكي فولر وفيليبس بيرون، وذلك عند اخذ الفرق الاول للسلاسل الزمنية عند مستوى معنوية 1%، فان ذلك يتطلب اختبار وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في النموذج النقدي باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) من خلال أسلوب اختبار الحدود، وذلك من خلال حساب احصائية F لاختبار فرضية العدم التي تشير الى ان جميع معاملات المتغيرات المستقلة تساوي الصفر.  $H_0: B_1, B_2, B_3 = 0$  والذي يعني عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات (عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات)

### جدول (2) اختبار الحدود (F-Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	15.84403	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	34	10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816

بالنظر الى نتائج الجدول اعلاه يتبين ان قيمة F المقدرة والتي تبلغ 15.844 اكبر من القيم الواقعة في الحدود العليا لبيرسان I(1) عند جميع مستويات الدلالة ، وهذا يعني رفض لفرضية العدم والقبول بالفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل مشترك ووجود علاقة توازن طويلة الاجل بين المتغيرات في النموذج .

## 3.4 تقدير نموذج ARDL

بناءً على النتائج المتحصل عليها ولأجل تقدير اثر المتغيرات المستقلة في النموذج النقدي على ميزان المدفوعات ممثلاً بصافي الاصول الاجنبية في الاجل الطويل والقصير من خلال نموذج الانحدار الذاتي فان ذلك يتطلب تحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات المستخدمة في النموذج <sup>(1)</sup> ، والتي اعتمد في تحديدها على اقل قيم لمعيار (FPE) و (AIC) و (SC) و (HQ)، وخلصت نتائج الاختبار الى استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (1,0,0,0) لهذا النموذج .



## اولا: نتائج التقدير قصير الاجل:

### جدول (3) نتائج نموذج ARDL (العلاقات قصيرة الأجل)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LNFA(-1)	0.242903	0.140784	1.725355	0.0951
LNDA	0.171784	0.108813	1.578706	0.1253
LGDP	0.527990	0.140580	3.755798	0.0008
LCPI	-0.239350	0.212944	-1.124004	0.2702
C	1.495313	0.506380	2.952946	0.0062
R-squared	0.525949	Mean dependent var		1.831541
Adjusted R-squared	0.460563	S.D. dependent var		2.418736
S.E. of regression	1.776474	Akaike info criterion		4.122191
Sum squared resid	91.51991	Schwarz criterion		4.346656
Log likelihood	-65.07724	Hannan-Quinn criter.		4.198740
F-statistic	8.043723	Durbin-Watson stat		2.123022
Prob(F-statistic)	0.000172			

من خلال نتائج تقدير نموذج ARDL للأجل القصير بالجدول (3) يتبين ما يلي :

- نموذج ARDL يوزع فترات الابطاء تلقائيا حيث المتغير التابع المتمثل في صافي الاصول الاجنبية LNFA بفترة ابطاء واحدة، بينما المتغيرات المستقلة (LCPI،GDPI،LNDA) لها فترة ابطاء 0 .
- صافي الاصول الاجنبية المبطل بفترة واحدة LNFA(-1) له اثر ايجابي ومعنوي عند مستوى دلالة 10% على المتغير التابع بمعامل 0.24، اي انه كلما ارتفعت الاحتياطات الدولية المبطنة بفترة واحدة بنسبة 1% ادي ذلك الى زيادة الاصول الاجنبية بنسبة 24% .
- الرقم القياسي للأسعار LCPI له اثر سلبي وغير معنوي، وكذلك صافي الاصول المحلية LNDA لها اثر ايجابي غير معنوي ( غير دال احصائيا ) .
- الناتج المحلي الاجمالي له اثر ايجابي ومعنوي على صافي الاصول الاجنبية، بمعنى ان زيادة الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1% يؤدي الى زيادة في صافي الاصول الاجنبية بنسبة 0.53% .
- معامل التحديد والبالغ  $R^2=0.52$  يشير الى ان المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر 52.5% من التغيرات في صافي الاصول الاجنبية، كما تشير احصائية فيشر F-statistic والبالغة 8.04 الى ان النموذج ككل دال احصائيا .
- معامل داربن واتسون  $DW=2.12$  مما يدل على غياب الارتباط التسلسلي للأخطاء فيما بينها

## ثانيا: نتائج التقدير طويلة الاجل :

### جدول (4) نتائج نموذج ARDL (العلاقات طويلة الأجل)

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNDA	0.226899	0.136085	1.667327	0.1062
LGDP	0.697387	0.244479	2.852545	0.0079
LCPI	-0.316142	0.266120	-1.187965	0.2445
C	1.975062	0.533621	3.701245	0.0009
EC = LNFA - (0.2269*LNDA + 0.6974*LGDP -0.3161*LCPI + 1.9751 )				

معادلة التوازن طويل المدى (Long-Run Equation) تمثل العلاقة الهيكلية المستقرة بين المتغيرات:

$$LNFA=0.2269 \cdot LNDA+0.6974 \cdot LGDP-0.3161 \cdot LCPI+1.9751$$

تشير نتائج التقدير بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل بان لمتغير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي تأثير ايجابي ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية 1% ، حيث زيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 1% تؤدي الى زيادة الاصول الاجنبية بنسبة 0.7% في الأجل الطويل ، اما معاملات متغير الرقم القياسي للأسعار وكذلك صافي الاصول المحلية فقد اشارت النتائج بان ليس لهم دلالة احصائية .

#### 4.4 نموذج تصحيح الخطأ:

اذا كانت المتغيرات الداخلة في النموذج تتصف بخاصية التكامل المشترك، فان النموذج الاكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما يصبح نموذج تصحيح الخطأ<sup>(1)</sup> . ويظهر معامل تصحيح الخطأ امكانية تصحيح الخطأ من المدى القصير إلى المدى الطويل، ويفترض ان يكون هذا المعامل سالبا ومعنوياً والجدول التالي يوضح نتائج نموذج تصحيح الخطأ .

#### جدول (5) نموذج تصحيح الخطأ (ECM)

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.757097	0.096726	-7.827243	0.0000
R-squared	0.648889	Mean dependent var		0.150651
Adjusted R-squared	0.648889	S.D. dependent var		2.810470
S.E. of regression	1.665332	Akaike info criterion		3.886897
Sum squared resid	91.51991	Schwarz criterion		3.931790
Log likelihood	-65.07724	Hannan-Quinn criter.		3.902206
Durbin-Watson stat	2.123022			

تشير نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الى ان قيمة معامل تصحيح الخطأ ذو دلالة احصائية t-statistic=-7.82, p=0.000) وسالبة، حيث بلغت (-0.757)، وهذا يعني ان 75.7% من اختلال التوازن يصحح في الفترة التالية .

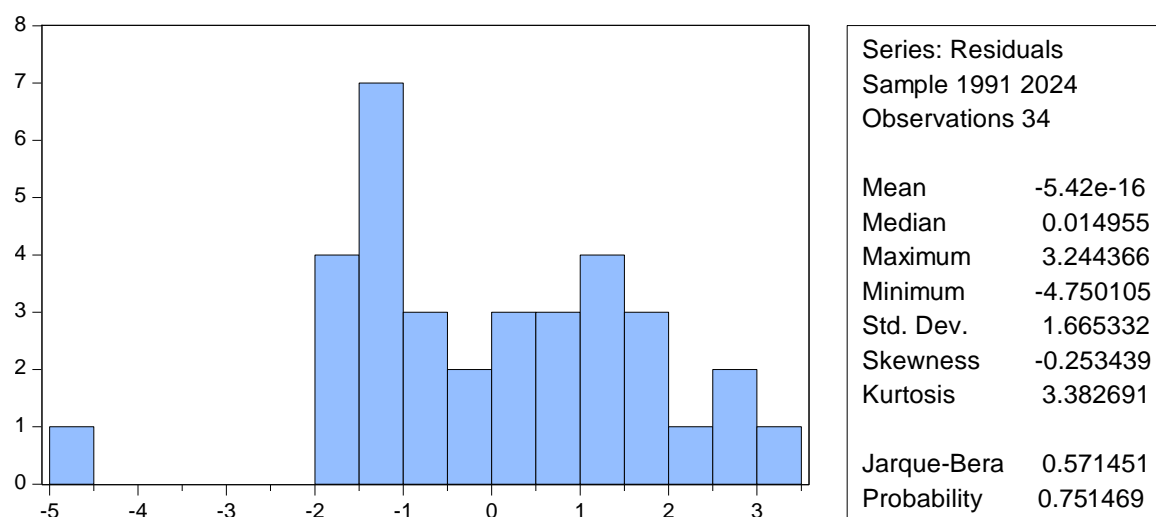
#### 5.4 الاختبارات التشخيصية لقياس صلاحية النموذج :

بعد تقدير معالم نموذج ARDL للأجلين الطويل والقصير، نقوم بإجراء الاختبارات المتعلقة بالمشكلات القياسية التالية :

- اختبار Jarque-Bera لمشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي.
- اختبار Breusch-Godfrey لمشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.
- اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لمشكلة اختلاف التباين.
- اختبار Cusum of Squares و Cusum للتغيرات الهيكلية .

#### 1.5.4 . اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

يقتصر اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي على دراسة معامل التفلطح (skewness) ومعامل التناظر (kurtosis) بالإضافة الى احتمالية (Jarque-bera) ، ونتائج ملخصة في التالي :



الشكل (1) التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews.10.

نلاحظ من الشكل 5 ان قيمة معامل التفلطح = -0.25 تقترب من الصفر وقيمة معامل التناظر = 3.38 تقترب من 3 بالإضافة الى ان القيمة الاحتمالية 0.75 وهي اعلى من مستوى المعنوية 0.05 وهذا يشير الى ان البواقي تتبع توزيعا طبيعيا.

#### 2.5.4 اختباري الارتباط الذاتي للأخطاء واختلاف التباين :

يظهر الجدول (5) نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء وكذلك نتائج اختبار عدم ثبات التباين، وتشير النتائج الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، حيث بلغت القيمة الاحتمالية 0.85 وهي اعلى من مستوى المعنوية 5%، وكذلك الى عدم وجود مشكلة في ثبات التباين، حيث سجلت القيمة الاحتمالية 0.81 وهي ايضا اكبر من مستوى المعنوية 5%، وهذا يرجح قبول الفرض العدمي بعدم وجود مشكلة في ثبات البواقي .

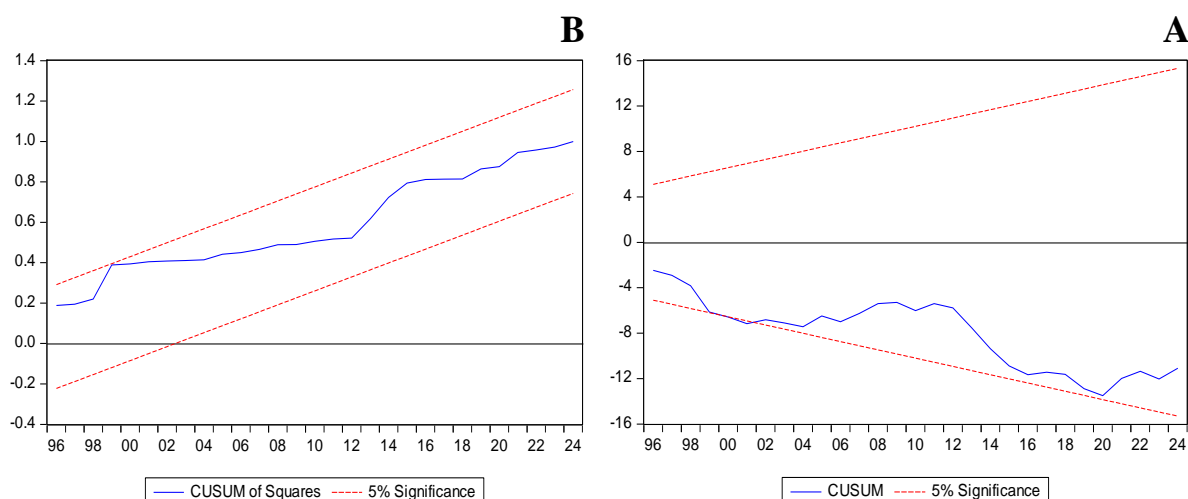
الجدول (5) نتائج اختباري الارتباط الذاتي واختلاف التباين

اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتي للأخطاء	F-statistic 0.16 prob.F(2,27) 0.85
اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لاختلاف التباين	F-statistic 0.387 prob.F(4,29) 0.81

من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

#### 3.5.4 اختبارات التغيرات الهيكلية في السلاسل الزمنية :

للتأكد من خلو النموذج من وجود التغيرات الهيكلية، يمكن الاستعانة باختبار المجموع التراكمي للبواقي CUSUM وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي CUSUMQ ويستعمل هذين الاختبارين لمعرفة وجود اي تغير هيكل في البيانات ومدى استقرارية المعالم طويلة الامد مع المعلمات قصيرة الامد، ويوضح الشكل (5، A) تحقق الاستقرار الهيكلية وذلك بانحصار الشكل البياني داخل المجال عند مستوى 5% ، وكذلك يوضح الشكل B بان المجموع التراكمي لمربعات البواقي تقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فان النموذج خال من اي تغيرات هيكلية ويبين كذلك استقرار المعاملات طويلة الاجل مع المعاملات قصيرة الاجل .



الشكل (5) اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

### الخاتمة :

استهدفت هذه الدراسة اختبار وتقدير اثر متغيرات النموذج النقدي والمتمثلة في الناتج القومي الاجمالي، المستوى العام للأسعار وصافي الاصول الاجنبية على الاحتياطيات الدولية في ليبيا ممثلة لميزان المدفوعات على المدى الطويل والقصير للفترة 1990-2023 .

ولتحقيق الهدف من الدراسة استخدمت تقنيات الاقتصاد القياسي الحديث والاختبارات الاحصائية، حيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL ، وذلك من خلال اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتحديد درجة تكاملها ، وتقدير النموذج في الاجلين الطويل والقصير، واستخدام منهجية تصحيح الخطاء واجراء اختبارات سلامة واستقرارية النموذج ، وخلصت نتائجها الى ما يلي :

- اتفقت نتائج اختباري ديكي فولر وفيليب بيرون لاختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة على استقرارية السلاسل الزمنية بعد اخذ الفرق الاول عند مستوى معنوية 1% .

- اظهرت نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bound Test) الى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في الامد الطويل .

- تشير نتائج نموذج ARDL للأجل القصير والطويل الى ان معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي له اثر ايجابي ومعنوي على الاحتياطيات الدولية (صافي الاصول الاجنبية)

- معدل التضخم له اثر سلبي وغير معنوي في الاجلين القصير والطويل، وهذا لا يتوافق في الاشارة مع ما وصفته النظرية الاقتصادية للنموذج، وقد يفسر ذلك الى ان ارتفاع الاسعار يؤدي الى تدهور في قيمة العملة والذي يؤثر على الاحتياطي من الاصول الاجنبية.

- اظهرت النتائج كذلك الاثر الايجابي والغير معنوي لمتغير صافي الاصول المحلية في الاجلين القصير والطويل، وهذا لا يتوافق مع الطرح الرياضي للنموذج النقدي، حيث افترض النموذج النقدي بان للائتمان المحلي اثر موجب على القاعدة النقدية ومنها الى عرض النقود، اما متغير صافي الاصول المحلية فكان له الاثر السلبي على القاعدة النقدية، وهذا ناشئ بسبب ان الودائع المودعة لدى المصرف المركزي من الخزنة و المصارف التجارية والمؤسسات العامة تزيد عن التسهيلات الممنوحة لها.

- على ضوء نتائج تقدير النموذج المتحصل عليها اعلاه في الاجلين القصير والطويل في انعدام الدلالة الاحصائية لمتغيري صافي الاصول المحلية والمستوى العام للأسعار، واسقاط متغير سعر الفائدة لضعف اثره في التأثير في الطلب على النقود، فان ذلك يفرض رفض فرضية الدراسة التي تنص على ان لمتغيرات النموذج النقدي تأثير على الاحتياطيات الدولية وتصحيح الخلل بميزان المدفوعات.

- وعلى ضوء النتيجة السابقة بان ليس للمتغيرات المعبرة عن السياسة النقدية والمتمثلة بصافي الاصول المحلية وسعر الفائدة دلالة إحصائية أو تأثير على ميزان المدفوعات معبرا عنه بصافي الاصول الاجنبية، فان ذلك يقودنا الى انعدام أو ضعف فاعلية السياسة النقدية في التأثير على وضع ميزان المدفوعات الليبي في الاجلين القصير والطويل.

- ان لمعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي اثرا موجبا ومعنويا وذو مرونة عالية التأثير على معدل النمو في صافي الاصول الاجنبية، وهنا يمكن للسياسة المالية ان تلعب دورها من خلال زيادة الانفاق الحكومي والاستثماري في التأثير على معدل نمو الدخل الحقيقي للتأثير في وضع ميزان المدفوعات.

- اظهرت قيمة معامل تصحيح الخطأ الإشارة السالبة وذو دلالة احصائية مما يدل على وجود تقارب بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ف الاجل الطويل، وتشير النتيجة الى ان 75% من اختلال التوازن بسبب صدمات تتعرض لها المتغيرات المستقلة في النموذج وتؤثر في المتغير التابع يتم تصحيحها في الفترة اللاحقة.

- مجمل الاختبارات التشخيصية لسلامة النموذج المقدر وصلت الى ان النموذج لا يعاني من اي مشاكل في التوزيع الطبيعي للبواقي والارتباط الذاتي للأخطاء واختلاف التباين ولا يعاني من التغيرات الهيكلية للسلاسل الزمنية.

#### المراجع :

- ابو حبيب، عبد الفتاح، تخفيض سعر الصرف وتنمية الصادرات الليبية، مؤتمر تنمية الصادرات الليبية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي (1991)، ص-ص: 146-168.
- ابو شاويش، رشا يوسف، ورا، طالب عوض، اثر السياسة النقدية على حجم الاحتياطات الاجنبية: حالة الاردن، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الادارية والاقتصادية، العدد (15)، الاردن، 2021 .
- الفيتوري ، عطية المهدي، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، دراسة تحليلية لدور التجارة الخارجية في تحديد قيمة الدينار الليبي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي (1992)، ص-ص: 25-42 .
- المقري عامر، بريون نوري، تقدير دالة الطلب على النقود في الاقتصاد الوطني، مجلة الدراسات العليا، العدد (10)، اكااديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا، 2008م
- بريون، نوري عبدالسلام، المنهج النقدي لميزان المدفوعات: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد الاول، جامعة المرقب، زليتن (2013)، ص-ص: 3-51.
- حاتم، سامي عفيفي (1994). التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، ص-ص: 132-140 .
- سي بول هالوود ،رونالد مكدونالد، تعريب محمود حسن الحسني، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية (2007) . ص-ص: 63-112 .
- عطية، عبدالقادر محمد عبدالقادر (2014). الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الرابعة، الاسكندرية، مصر، ص-ص: 643-672 .
- غانم، شكري محمد ، مبادي الاقتصاد الدولي، ثانوية العلوم الادارية والمالية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، مصراته (1990)، ص-ص: 111-118 .
- مسعودة عيساوي ،عبدالكريم بريشي، اثر السياسة النقدية على التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد (2)، الجزائر، 2021 .
- INIMINO,Edet Etim&AKPAN,James Essien (2019), Monetary Approach to Nigerian Balance of Payments ,International Journal of Science and Management Studies,2.issue 3.



- Bosson-Amedenu Senyfia&Osei-Asibey Eunice, "THE BALANCE OF PAYMENTS AS A MONETARY PHENOMENON" AN ECONOMETRIC STUDY OF GHANA'S EXPERIENCE(2019), International Journal of Economics, vii, issue 2 .
- N.Kubenderan, Rose Govindh RAJ(2025), Is Balance of Payments a monetary phenomenon: doctrinal aspects and empirical evidence from India, vol XXXII, NO.2, pp281-300.

---

#### **Compliance with ethical standards**

##### *Disclosure of conflict of interest*

The authors declare that they have no conflict of interest.

---

**Disclaimer/Publisher's Note:** The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.